

التيار الاسلامي في العراق : مهام وضغوط

تعود نشأة التيار السياسي الاسلامي في العراق الى ما قبل مجيء البعث للحكم في العراق عام 1968. ولكنه لم يصبح بالثقل السياسي الذي هو عليه الان الا بعد الثورة الاسلامية في ايران عام 1979، واستلام الامام الخميني للحكم.

وقد تصاعد دور الاسلام السياسي في مناخ عربي عام شهد فشل التيارات القومية والماركسية المتمثلة بالاحزاب الشيوعية في تقديم البديل الناجح للتجربة المحافظة التقليدية التي سقطت هي الاخرى تحت ضغط التيارات العقائدية المشار اليها. وبمقدار تزايد الاخفاقات تزايد التعاطف مع التيار الاسلامي لا في العراق فحسب بل في كافة انحاء العالم العربي. وما نشاهده اليوم من تصاعد المد الاسلامي في الجزائر وشمال افريقيا عموماً، والسودان وفلسطين والاردن يؤكد شمولية هذه الظاهرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل ان انتعاش التيار الاسلامي في العراق هو امر مرحلي كما هو الحال في الانتعاش الموقت للتيار الماركسي والقومي سابقاً، ام ان الامر سيختلف ؟

لسيت هناك اجابة سهلة ولكن هناك جملة ملاحظات يمكن ايرادها، منها :

- الانقسام الطائفي : ان الاعباء التي تلقى اليوم على كاهل هذا التيار هي اكبر من تلك التي تحملتها التيارات السابقة، فالتيار الماركسي كان له العون في دولة كبرى هي الاتحاد السوفيتي، والتيار القومي استند الى قوة مصر الناصرية. اما التيار الاسلامي في العراق فيواجه مشكلات فريدة وجديدة. فابتداءً، ان الطرح الاسلامي في بلد منسجم دينياً ومذهبياً، مثل تونس والجزائر يواجه اشكالات، فكيف الحال بالنسبة لبلد كالعراق، يضم اضافة الى المسلمين طوائف مسيحية لها جذورها واصولها العراقية، كما ان مسلمي العراق يختلفون في المذهبية، فهناك الغالبية الشيعية التي كانت وماتزال تعتبر نفسها ضحية اضطهاد سني امتد منذ العهد العثماني، وهناك اقلية سنية تشعر بان التيار الاسلامي الشيعي قد يحولها الى اقلية مضطهدة محرومة من حقوقها.

انعكست هذه المخاوف بين مسلمي العراق في تركيبة الاحزاب والقوى الاسلامية، حيث ان الاحزاب الاسلامية الشيعية لا تضم عناصر سنية والعكس صحيح. الامر الذي سيكرس الانطباع ان هذه الاحزاب ستكون على احسن تقدير تعبيراً طائفيّاً وليس عراقياً شمولياً، مما يحرمها من قدرة الحديث باسم كل العراق او حتى مسلمي العراق.

- الدور الايراني : كانت ايران بقيادة الامام الخميني تمثل القاعدة التي تحفز وتدعم وتحمي التيار السياسي الاسلامي العراقي، وكان للخميني دوراً مميزاً في توحيد العمل السياسي الاسلامي العراقي المعارض، وقد تم انشاء

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق في ايران بدفع ايراني ليوحد القوى الاسلامية العراقية، لكن بعد غياب الخميني وتحول ايران بقيادة الهاشمي رفسنجاني الى ايران الدولة بدلا من ايران الثورة وجدت القوى الاسلامية العراقية نفسها تتعامل مع دولة لها حساباتها واولوياتها الوطنية التي ليست بالضرورة منسجمة مع الاولويات السياسية للمعارضة الاسلامية العراقية. مما انعكس على تشكيلة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، الذي تحول الى طرف اسلامي عراقي بدلا من ان يكون مضلة لكافة القوى الاسلامية، واصبحت تحركاته متهمه بالتبعية للسياسة الايرانية، خاصة بالنسبة لبعض القوى الاسلامية العراقية التي تعتقد ان زعامة المجلس تم اختيارها ايرانيا وليس عراقيا.

وبات الدور الايراني يحمل بذور الانقسام في الصف الاسلامي العراقي، كما حصل في الانقسام الذي شهدته الساحة اللبنانية بين حزب امل وحزب الله. واليوم نشاهد حتى الصحافة الاسلامية العراقية الشيعية تعكس هذه الظاهرة الانقسامية.

- وحدة القوى الاسلامية : فشلت القوى السياسية الاسلامية في ايجاد اطار سياسي تحالفي او جهوي يوحد جهودها، على غرار ما فعلت بعض الفصائل والحزاب الكردية. فالحديث عن وحدة المعارضة العراقية يجب ان يسبقه اولا وحدة الفصائل المتقاربة فكرا ونهجاً.

وامام فشل الاسلاميين في توحيد صفوفهم يصعب الحديث عن وحدة المعارضة بشكل عام. ومرة اخرى اخذت العوامل الخارجية تحاول التأثير على القوى الاسلامية لجرها لهذا الموقف او ذاك. حتى اخذنا نسمع بظاهرة التكاثر والانشطار في صفوف هذه الاحزاب والقوى، التي بات عددها كما يبدو اكثر من عشرة احزاب اسلامية شيعية، عدا الاحزاب والتجمعات الاسلامية السنية.

- الموقف من امريكا : ان صراع التيار الاسلامي العراقي ضد حكم صدام ونظامه البعثي وضع هذا التيار في وضع صعب في مسألة التعامل مع امريكا. ففي الوقت الذي تعتبر امريكا والغرب عموماً ان الاسلام، بغض النظر عن التسميات - اصوله او غيرها- خطراً على مصالح امريكا والغرب. وذهب البعض منهم الى اعتبار الاسلام بمثابة الخطر الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. وفي الوقت الذي يعلم قادة التيار الاسلامي بهذا العداء الأمريكي، فإن قادة هذا التيار يدركون ان مفتاح التخلص من صدام ونظامه يكمن في يد الغرب، وامريكا تحديداً. فالسؤال : ماهي مصلحة امريكا بمساعدة تيار اسلامي، وبالذات تيار اسلامي شيعي ليحل محل صدام الحاكم الضعيف في بلد دمر بحرب غاشمة ؟

يبدو ان المطلوب هو : ثمن يدفعه التيار الاسلامي لقبوله كبديل مناسب لصدام، وهذا امر تعيشه الفصائل الاسلامية بكل معاناة وألم، والخيارات المتاحة احلاها مر !!

- الدور السعودي : استقطبت السعودية العديد من فصائل المعارضة العراقية، واصبحت طرفاً فاعلاً في هذا الشأن، ومرة أخرى للسعودية حسابات وأولويات ليست بالضرورة منسجمة مع أولويات المعارضة العراقية، اسلامية كانت أو غيرها. أصبحت السعودية بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية الطرف الأقوى في المعادلة الإقليمية العربية، خاصة بعد أن اتخذت مصر موقفاً سلبياً من مسألة العمل على الإطاحة بنظام صدام.

كما أن سوريا تعيش تحت وطأة الضائقة الاقتصادية والضغط الإسرائيلي والأمريكية مما يجعلها الطرف الأضعف في التعامل مع القضية العراقية على صعيد دول الجوار.

أما بالنسبة لإيران فالعراق لم يعد يشكل خطراً، بل حتى بقاء صدام في الحكم بات يخدمها بشكل غير مباشر وذلك كإداة ضغط على دول الخليج للتعاون مع إيران انطلاقاً من مقولة عدو عدوي صديق.

وإن التغير الكبير على الساحة السوفيتية وبروز عدد من الدول الإسلامية الجديدة على الخارطة السياسية يجعل من العراق أمراً أقل أهمية لأيران من السابق، بل يكاد يجعله ورقة بيد إيران في تعاملها مع الغرب ودول الخليج. وربما اندرجت زيارة السيد محمد باقر الحكيم إلى الرياض في هذا الاتجاه.

ومن الواضح أنه لولا رضى إيران لما تحققت هذه الزيارة. ولا نجد في هذه الزيارة، بالضرورة، تغيراً في الموقف السعودي المعادي للشيعة، لأن السعودية تستخدم الآن ورقة شيعية مرتبطة بإيران لمحاربة صدام، ولكنها غير مستعدة لأن تري العراق يحكم في المستقبل من قبل طرف شيعي عراقي بأي صيغة كانت. ولنا في موقف السعودية من الانتفاضة الشعبية في آذار 1991 خير دليل، حيث كانت الإداة الأكثر فاعلية في إجهاض هذه الثورة خشية انتصار تيار عراقي إسلامي شيعي.

وتتصب المساعي السعودية اليوم في إيجاد البديل العلماني المناسب لمصلحة النظام السعودي في العراق. ويبدو أن الخيار واقع على البديل العسكري، وليس بأي شكل من الأشكال على خيار ديمقراطي يسمح للشعب في اختيار حكامه.

إن التيار الإسلامي العراقي يواجه أذن إشكالية التعامل مع السعودية كما يواجهها مع أمريكا والغرب عموماً، وأذكر في هذا الصدد وعلى سبيل المقارنة بأن الإمام الخميني خلال وجوده في العراق أبان السبعينات رفض التعاون مع النظام العراقي في صراعه مع العدو المشترك آنذاك، شاه إيران، الأمر الذي عزز مصداقية ووطنية معارضة الخميني. ولكن العكس حصل بالنسبة لجماعة خلق بقيادة رجوي فقد تعاونت مع النظام العراقي ضد الحكم الإيراني في وقت كانت إيران في حرب مع العراق، الأمر الذي أضعفها وأفقدتها مصداقيتها وشعبيتها داخل إيران. فبدون شك سيؤثر الموقف الذي ستتخذه الفصائل الإسلامية من قضية التعاون مع السعودية وأمريكا على مصداقية الحركة وعلى وحدة الساحة الإسلامية العراقية.

- عراقية الموقف : ان القوى الاسلامية مدركة لصعوبة موقفها. ونحن نرى ان تجاوز الصعوبات لا يتم في الرضوخ لمشيئة دول الجوار او الدولة الاعظم، بل بالعودة والتركيز على الثوابت الوطنية الاساسية القائمة على عراقية الموقف واستقلاليتها، فأن اسلامية الحركة يجب ان لا تناقض او تتعارض و عراقيتها. فاوربا المسيحية، باشكالها الكاثوليكية او البروتستانتية لم تترك الولاء المذهبي يتغلب على الولاء الوطني.

ان استقلالية الموقف لا تعني عدم التعاون والحوار مع دول الجوار او العالم، بل ان هذا امر مطلوب وضروري. وميزة التيار الاسلامي في العراق ان له من القوة الذاتية والتأييد في الشارع العراقي مما يحمله مسؤولية كما يمنحه قوة يحسب لها حسابها. وبدون شك ستسعى اطراف اجنبية لتجييره لصالحها من خلال شق صفوفه او كسب بعض رموزه. وحصانة التيار الاسلامي هي في التزامه بخطه الفكري. وهذا امر لا تملكه الكثير من الفصائل السياسية العراقية المعارضة التي ولدت في الخارج وليس لها اصلاً قواعد شعبية في الداخل.

ان انهاء الدكتاتورية في العراق اصبح ضرورة لا بد منها لانتشال العراق من المأساة التي يعيشها والتي يتحمل صدام حسين مسؤوليتها بالدرجة الاساس. وقد يمكن ان تحقق القوى الاجنبية والدول الكبرى هذا الهدف، ولكن بدون شك سيكون لها في هذه الحالة الحق في اختيار البديل المناسب لها. واذا ما وجدت بعض القوى وفصائل المعارضة ان لا بديل لها عن الاعتماد على هذا العامل الخارجي بسبب ضعفها وفقدانها للقواعد الشعبية في العراق، فان الامر يختلف تماماً بالنسبة للتيار الاسلامي العراقي. . . ان قوة هذا التيار تكمن في اخلاقيته وتراثيته وشعبيته. وفي حال تحوله الى مجرد مناوئ سياسي شأنه شأن بعض الاحزاب والتنظيمات "الجديدة" الساعية للوصول للسلطة باي ثمن كان، يكون التيار الاسلامي قد كرر فشل تجربة التيار الشيوعي والقومي السابقة، ولكن بشكل اخر واكثر مرارة.

ديمقراطية النهج : ان الاضطهاد الذي عانت منه الحركة الاسلامية في العراق والتضحيات التي قدمتها تجعلها الطرف الاساس في اي عملية تغيير سياسي في المستقبل، ومن هنا تبرز اهمية وضوح ديمقراطية نهج هذا التيار، خاصة وان الكثير من الاسئلة تدور في الاذهان عن مدى استعداد التيار الاسلامي لممارسة الديمقراطية، حيث لا تزال بعض الرموز والفصائل الاسلامية لحد الان تشكك بهذه المقولة باعتبارها اما غير اسلامية او مستوردة !! وهذا يجبرنا الى ضرورة اسراع الحركات الاسلامية الى توضيح مواقفها وبرامجها السياسية والاقتصادية، اضافة الى ضرورة التخلص من عقلية العمل السري التي لها مبرراتها للعاملين في الداخل، ولكنها غير مبررة بالنسبة لكوادر الحركة الموجودة في الخارج.

ان الوحدة الوطنية القائمة على الايمان بالمشاركة المتكافئة للجميع بالحكم وليس باحتكار السلطة او الحقيقة اهم سلاح بيد قوى التغيير في العراق، وان نجاح التيار الاسلامي في العراق يكمن في قدرته ان يعبر عن العراق كل

العراق، والحرص على مصلحة كل ابنائه دون تمييز. وعلى مدى قدرته على هضم التيارات العصرية في السياسة والحكم والتجاوب مع متطلبات وطموحات الشعب في حياة ديمقراطية ومجتمع نام متطور في عالم متغير.

لندن - 24 آذار 1992